



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

13

العدد الثالث عشر

2018



تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

من الأول من يناير/كانون ثاني 2018 وحتى آخر مارس/ آذار 2018

تقرير رصد

انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

العدد الثالث عشر

في الفترة من الأول من يناير/كانون ثاني 2018 وحتى آخر مارس/آذار 2018



الفهرس

- 3 _____ الفهرس
- 4 _____ الملخص التنفيذي
- 7 _____ آلية رصد وجمع البيانات
- 8 _____ القتل خارج إطار القانون
- 9 _____ قتلى ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المصرية
- 10 _____ قتلى عمليات التصفية الجسدية
- 11 _____ تنفيذ أحكام إعدام مسيسة
- 12 _____ الاعتقال التعسفي
- 14 _____ إهدار الحق في المحاكمة العادلة
- 16 _____ آثار العمليات الأمنية في سيناء
- 18 _____ انتهاكات الانتخابات الرئاسية المصرية
- 20 _____ الخلاصة والتوصيات



الملخص التنفيذي

خلال الربع الأول من العام 2018 وفي إطار الرصد الدوري لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر تم رصد مقتل 35 شخصاً خارج إطار القانون، سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء والمفرد لها رسداً مستقلاً أدناه، بين هذا العدد قُتل 23 شخصاً داخل مقر الاحتجاز المختلفة، بينهم محتجزين قتلوا جراء التعذيب من قبل أفراد الأمن، والبقية توفوا نتيجة الإهمال الطبي وسوء أوضاع الاحتجاز.

خلال ذات الفترة، بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة خلال فترة عمل التقرير 6 أشخاص، وجميعهم قتلوا أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، قبل أن تزعم السلطات في بيانات رسمية أنهم قتلوا في اشتباكات مسلحة مع رجال الأمن إلا أن الأدلة المتوفرة تشكك في تلك الرواية خاصة في ظل امتناع السلطات عن فتح أي تحقيق في تلك الوقائع.

كما تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 6 مدنيين على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة للسلطات نُظرت أمام دوائر عسكرية، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 4 مواطنين وهم لطفى إبراهيم خليل، وأحمد عبد المنعم سلامة، وسامح عبد الله يوسف، وأحمد السحيمي، على خلفية اتهامهم في القضية رقم 22 لسنة 2015 جنايات عسكرية طنطا، والمقيدة برقم 325 لسنة 2015 جنايات عسكرية الإسكندرية، وذلك بتاريخ 2 يناير/كانون الثاني 2018.

وبتاريخ 22 مارس/آذار 2018 تم تنفيذ حكم الإعدام بحق المتهمين سليمان مسلم عيد جرابيع، وربحي جمعة حسين حسن المتهمين في القضية رقم 128 لسنة



2013 جنايات عسكرية جزئي شمال سيناء، والمقيدة برقم 382 لسنة 2013 عسكرية كلي شمال.

وفقاً لعمليات رصد كمي لحالات الاعتقال على خلفية سياسية بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال الربع الأول من العام الجاري 407 شخصاً، بينهم 10 نساء و8 قسّر- ضمنهم طفلة رضية- اعتقلت مع عائلتها، حيث تم اعتقال 116 شخصاً خلال شهر يناير/كانون الثاني، واعتقال 184 شخصاً خلال شهر فبراير/شباط، واعتقال 107 شخصاً خلال شهر مارس/آذار.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قام أسر أولئك المختفين قسرياً بإرسال المئات من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات، وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا شكاوى حول تعريض 193 شخصاً على للاختفاء القسري أي ما يعادل 47.4% من إجمالي عدد المعتقلين، منهم 49 شخصاً خلال شهر يناير/كانون الثاني، و96 شخصاً خلال شهر فبراير/شباط، و48 شخصاً خلال شهر مارس/آذار.

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات خلال فترة الرصد بالثلاثة أشهر الأولى من العام 2018، تبين صدور أحكاماً قضائية في 81 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 79 قضية مدنية، بينما تم الحكم في قضيتين أمام دوائر عسكرية.

وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 1376 شخصاً، منهم 6 قسّر، تم تبرئة 239 من هؤلاء المحكومين، أي 17.4% من إجمالي عددهم الكلي، بينما



حُكم على 1136 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة %82.6، هذا بالإضافة إلى انقضاء الدعوى عن متهم في قضية عسكرية لوفاته.

وتوزعت أحكام الإدانة حيث تم الحكم بالسجن المؤبد على 123 شخصاً، الحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 617 شخصاً، الحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 193 شخصاً، الحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات في حق 155 شخصاً، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 36 شخصاً.

وبحسب عملية الرصد الكمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2018 وحتى آخر مارس/أذار 2018، فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 162 شخصاً، منهم 160 شخصاً قال الجيش المصري في بيانات رسمية أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية دون أن تفتح تحقيقات في تلك العمليات.

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 3207 شخصاً، منهم 16 معتقلاً أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 3191 شخصاً بدعوى الاشتباه.

وفي سياق العمليات الأمنية في سيناء تم الإعلان عن حرق وتفجير 523 دراجة بخارية و210 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات العيش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد العيش التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 408 عشة، هذا بالإضافة إلى تجريف 116 مزرعة، و20 فداناً.

وفي الربع الأول من العام 2018 تم إجراء انتخابات الرئاسة المصرية إلا أنها لم تكن سوى مسرحية هزلية حاول فيها النظام المصري الحالي اكتساب شرعية زائفة عبر قمع كافة أطراف المعارضة السياسية في مصر والتكثيف بكل من يرغب في صناعة مناخ منافسة ديمقراطية حقيقية، لتضاف تلك الممارسات إلى سجل النظام المتختم أصلاً بانتهاك حقوق الإنسان وقمع حرية الرأي والتعبير.



آلية رصد وجمع البيانات

تم الاعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا خلال فترة الرصد في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني 2018 وحتى آخر مارس/آذار 2018.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانيين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتبرة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوفر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات أو ادعاءات لم تعتمد على أدلة أو شواهد منطقية، ليكون التقرير على نفس النهج الذي اتبعته المنظمة في الأعداد السابقة في الإصدارات السابقة الربع سنوية.



القتل خارج إطار القانون

بحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون فقد وصل عدد القتلى خلال فترة الرصد - منذ الأول يناير/ كانون الثاني 2018 وحتى نهاية مارس/ آذار من ذات العام - 35 شخصاً، في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء والتي سيفرد لها باباً مستقلاً في هذا التقرير.

وقتل هؤلاء الأشخاص جراء أسباب متعددة ما بين متوفون داخل مقر الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، بالإضافة إلى 6 أشخاص تم إعدامهم خارج إطار القانون.





قتلى ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المصرية

خلال فترة عمل التقرير قضى 23 محتجزاً داخل مقر الاحتجاز المصرية المختلفة، منهم محتجزين قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقر احتجازهم، والبقية توفوا نتيجة حرمانهم من الرعاية الطبية المناسبة في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية.





قتلى عمليات التصفية الجسدية

بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة خلال فترة عمل التقرير 6 أشخاص، وجميعهم قتلوا أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، جاءت رواية السلطات المصرية تزعم أنهم قتلوا خلال عمليات اشتباك مسلح، إلا أن الأدلة المتاحة تشكك في تلك الرواية خاصة مع امتناع السلطات المصرية عن فتح تحقيقات شفافة في تلك العمليات.





تنفيذ أحكام إعدام مسيسة

خلال فترة الرصد في الفترة من يناير/كانون الثاني وحتى مارس/آذار 2018، تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 6 مدنيين على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة للسلطات نُظرت أمام دوائر عسكرية، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 4 وهم لطفي إبراهيم خليل، وأحمد عبد المنعم سلامة، وسامح عبد الله يوسف، وأحمد السحيمي، على خلفية اتهامهم في القضية رقم 22 لسنة 2015 جنایات عسكرية طنطا، والمقيدة برقم 325 لسنة 2015 جنایات عسكرية الإسكندرية، وذلك بتاريخ 2 يناير/كانون الثاني 2018.



وبتاريخ 22 مارس/آذار 2018 تم تنفيذ حكم الإعدام بحق المتهمين سليمان مسلم عيد جرابيع، وربحي جمعة حسين حسن المتهمين في القضية سيناء المعروفة إعلامياً بقضية "كمين الجورة" رقم 128 لسنة 2013 جنایات عسكرية جزئي شمال سيناء، والمقيدة برقم 382 لسنة 2013 عسكرية كلي شمال.

وقد تم توثيق إهدار حق المتهمين على خلفية تلك القضايا من حقهم في المحاكمة العادلة، وحرمانهم من الانتصاف القانوني ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية غير محايدة وتابعة بشكل كلي إلى السلطات التنفيذية بحسب نصوص القانون المصري، لتعد تلك الأحكام قرارات إدارية صادرة عن السلطات المصرية بإزهاق أرواح المحكوم عليهم في تلك القضايا، في ظل غياب أي مناخ للعدالة في مصر.

الاعتقال التعسفي

في إطار رصد حالات الاعتقال على خلفية سياسية تبين أن عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال الربع الأول من العام الجاري بلغ 407 شخصاً، بينهم 10 نساء و8 قصر- ضمنهم طفلة رضية- اعتقلت برفقة عائلتها، حيث تم اعتقال 116 شخصاً خلال شهر يناير/كانون الثاني، واعتقال 184 شخصاً خلال شهر فبراير/شباط، واعتقال 107 شخصاً خلال شهر مارس/آذار، ويذكر أن هذا العدد هو عدد من تعرضوا لعمليات اعتقال فعلا، ولا يشمل المطلوبين أمنياً الذين شملتهم محاضر اتهام أو أدينوا بأحكام قضائية دون أن يتعرضوا للاعتقال.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قام أسر أولئك المختفين قسرياً بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات.

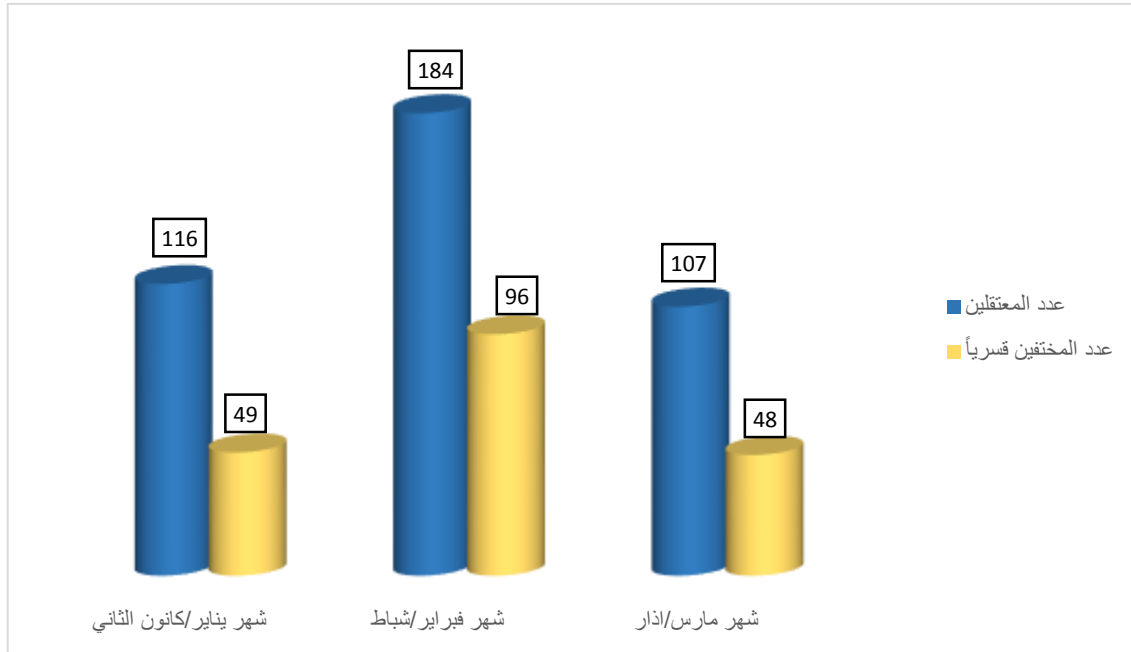




خلال تلك الفترة تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا شكاوى من ذوي 193 شخصاً على الأقل أي ما يعادل 47.4% من إجمالي عدد المعتقلين تعرضوا للاختفاء القسري، منهم 49 شخصاً خلال شهر يناير/كانون الثاني، و96 شخصاً خلال شهر فبراير/شباط، و48 شخصاً خلال شهر مارس/آذار.

كما أفادت شهادات محامو بعض المعتقلين عقب عرضهم على جهات التحقيق أن موكلهم قد تعرضوا للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف بتهم ملفقة، وأكدوا استمرار تجاهل النيابة العامة أثناء التحقيقات شكاوى المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب ورفض وكلاء النيابة عرض أولئك المتهمين على الطب الشرعي لإثبات التعذيب.

وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح نسبة المختفين قسرياً من بين إجمالي عدد المعتقلين خلال الربع الأول من العام 2018 وفقاً لكل شهر:





إهدار الحق في المحاكمة العادلة

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات خلال فترة الرصد بالثلاثة أشهر الأولى من العام 2018، تبين صدور أحكاماً قضائية في 81 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 79 قضية مدنية، بينما تم الحكم في قضيتين أمام دوائر عسكرية.

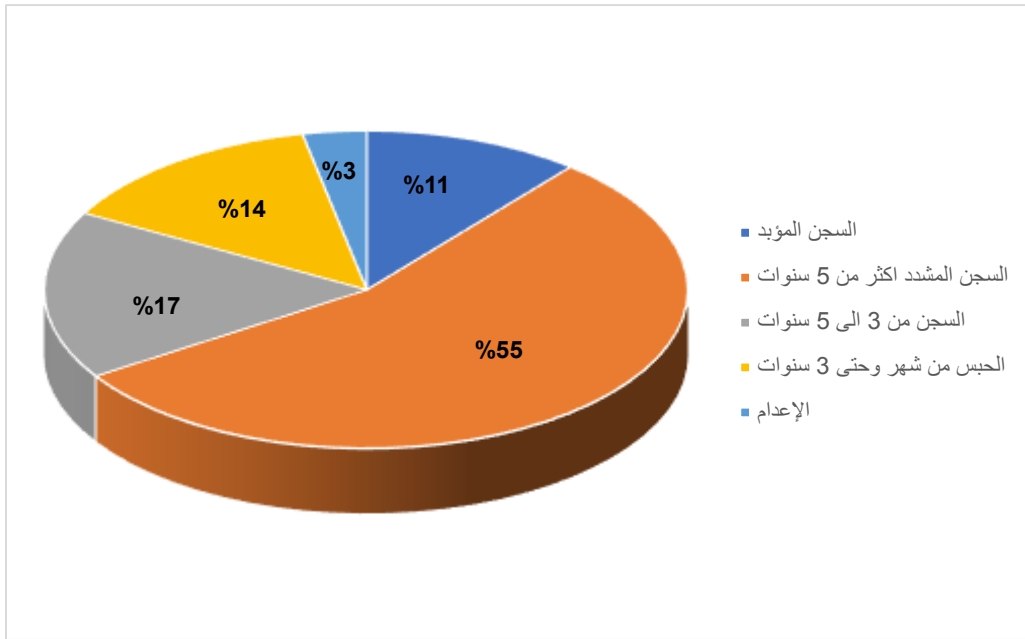
ويبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 1376 شخصاً، منهم 6 قصر، تم تبرئة 239 من هؤلاء المحكومين، أي 17.4 % من إجمالي عددهم الكلي، بينما حُكم على 1136 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 82.6 %، منهم 35 حوكموا بأحكام إدانة مختلفة أمام دوائر عسكرية، هذا بالإضافة إلى انقضاء الدعوى عن متهم في قضية عسكرية لوفاته.



ووزعت أحكام الإدانة كالتالي:

الحكم بالسجن المؤبد على 123 شخصاً، الحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 617 شخصاً، الحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 193 شخصاً، الحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات في حق 155 شخصاً، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 36 شخصاً.

وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح النسب المئوية لأحكام الإدانة التي صدرت خلال فترة الرصد:



ومن الجدير بالذكر أنه خلال تلك الفترة صدرت أحكاماً من محاكم النقض المختلفة في 15 قضية معارضة، 3 منهم أمام دوائر عسكرية، وقد تم رفض الطعون المقدمة في 10 قضايا منهم قضيتين تم تثبيت أحكام الإعدام بحق 5 متهمين فيها.



آثار العمليات الأمنية في سيناء



في إطار الرصد الكمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء على حقوق الإنسان خلال فترة الرصد منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2018 وحتى آخر مارس/آذار 2018، ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 162 شخصاً، منهم 160 شخصاً قال الجيش المصري في بيانات رسمية أنهم قتلوا إثر مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية.

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 3207 شخصاً، منهم 16 معتقلاً أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 3191 شخصاً بدعوى الاشتباه.



لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق وتفجير 523 دراجة بخارية و210 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات العشش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد العشش التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 408 عشة، هذا بالإضافة إلى تجريف 116 مزرعة، و20 فداناً.



انتهاكات الانتخابات الرئاسية المصرية



أثناء فترة عمل التقرير بدأت الهيئة الوطنية للانتخابات بتاريخ 9 يناير/ كانون الثاني 2018 دعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم بقاعدة بيانات الناخبين وفقا لأحكام القانون رقم 45 لسنة 2014 للإدلاء بأصواتهم في انتخاب رئيس جمهورية مصر العربية على أن تجرى عملية الانتخابات الرئاسية خارج مصر أيام 16 و17 و18 مارس 2018، وداخل مصر أيام 26 و27 و28 مارس، وقامت بفتح الباب لتلقى الطلبات المرشحين بتاريخ 20 يناير/ كانون الثاني 2018 ولمدة عشرة أيام فقط يجب على المرشح فيها أن يحصل على 25 ألف توكيل من مواطنين مصريين مقيدون في جداول الناخبين لدعم ترشيحه أو تزكية من 20 عضو مجلس شعب.

في أعقاب الدعوة للانتخابات تقدم العديد من المرشحين للمنافسة في تلك الانتخابات إلا أن النظام المصري مارس ضغوطا على بعضهم لإجبارهم على التراجع وقام بسجن آخرين، حيث أجبر الفريق أحمد شفيق على التراجع عن الترشح بعد إعلانه ذلك من مقر إقامته في الإمارات



الأمر الذي أدى إلى ترحيله الى مصر واحتجز هناك حتى إعلانه إلغاء ترشحه، وتعرض أفراد من حملة المرشح خالد علي للاعتقال والتضييق في عملية جمع التوكيلات من الشهر العقاري قبل أن يعلن انسحابه أيضا احتجاجا على نزاهة عملية الانتخابات برمتها، وكذلك تعرض كلا من العقيد أحمد قنصوه والفريق سامي عنان للاعتقال والإحالة للمحاكمة العسكرية بعد أيام من إعلانهم رغبتهم في الترشح.

تم إجراء انتخابات الرئاسة المصرية في المواعيد المحددة لها وأعلن عن فوز السيسي بفترة رئاسية جديدة بنسبة تجاوزت 97% من أصوات الناخبين بحسب إعلان هيئة الانتخابات، إلا أنها لم تكن سوى مسرحية هزلية حاول فيها النظام المصري الحالي اكتساب شرعية زائفة عبر قمع كافة أطراف المعارضة السياسية في مصر والتنكيل بكل من يرغب في صناعة مناخ منافسة ديمقراطية حقيقية، لتضاف تلك الممارسات إلى سجل النظام المتختم أصلا بانتهاك حقوق الإنسان وقمع حرية الرأي والتعبير.



الخلاصة والتوصيات

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في الربع الأول من العام 2018 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.
- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يرسخ الاتهامات الموجهة للسلطات المصرية أن تلك الانتهاكات هي نتاج إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة واللدان يوفران مناخاً آمناً لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.
- التوسع في عمليات الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكديس الذي تعاني منه مقار الاحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء.
- ماكينة المحاكمات الجماعية المدنية والعسكرية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تلك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام وتنفيذ بعض تلك الأحكام بالفعل دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر.



- تنفيذ حكم الإعدام بحق 6 مدنيين بعد استنفادهم كافة طرق الطعن المقررة، هي جريمة قتل عمدي مع سبق الإصرار ارتكبتها تلك السلطات مروراً بأروقة المحاكم العسكرية.
- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها المواطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تماماً من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب المزيد من الجرائم.
- انتخابات الرئاسة المصرية التي أجريت وأعلن فيها عن فوز السيسي بفترة رئاسية جديدة، لم تكن سوى مسرحية هزلية حاول فيها النظام المصري الحالي اكتساب شرعية زائفة عبر قمع كافة أطراف المعارضة السياسية في مصر والتكثيف بكل من يرغب في صناعة مناخ منافسة ديمقراطية حقيقية، لتضاف تلك الممارسات إلى سجل النظام المتختم أصلاً بانتهاك حقوق الإنسان وقمع حرية الرأي والتعبير.
- المجتمع الدولي مدعو للتخلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية أمام هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.